ألا يدركون أنه تناقض مكشوف ؟

✍ الأستاذ رشيد أبو ثور

مقدمة :

لست أدري هل يدرك المسؤولون في الغرب التناقضات التي تنطوي عليها بعض مقولاتهم المتعلقة بقضايا أساسية، أم أنهم يتصورون أن العالم بليد لدرجة تجعله يبتلع دون عناء هذه التناقضات؛ أم أنهم في النهاية، يعتبرون أن من يملك قوة المدفع والبطش، ليس بحاجة إلى الإصغاء لقوة المنطق والحق ؛ ولعل هذا هو الأرجح. والأمثلة عن هذا النـــزوع المتغطرس عديدة ومتكررة، لكننا سنورد مثالين صارخين:

المثال الأول : بعد ما تبخرت أكذوبتي امتلاك صدام حسين لأسلحة الدمار الشامل وعلاقته بتنظيم القاعدة ، كذريعة للعدوان الغاشم على العراق ، رفعت الولايات المتحدة وعملاؤها شعاراً زائفاً آخر ، جعلته هدفاً لما تلحقه بالعراق وشعبه من قتل ودمار ، حيث زعموا أنهم يعملون على تحويل العراق إلى دولة ديمقراطية وليبرالية موالية للغرب. أو لم يدرك هؤلاء استحالة الجمع بين هذه الأوصاف الثلاثة ؛ فمن الممكن لدولة عربية أن تكون ديمقراطية وليبرالية ، أو أن تكون ليبرالية وموالية للغرب ، أما أن تكون ديمقراطية وموالية للغرب فهذا تناقض مكشوف ، لأن أي نظام موالي للغرب ، سيجد نفسه أمام استحقاقات ، بل وإملاءات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ، ستضعه في مواجهة الشعب ، لأنها بكل بساطة ضد مصالح هذا الشعب ، وبالتالي لا يمكن تطبيقها عليه إلا قسراً ، وبشكل يتنافى مع أبسط معاني الديمقراطية ، المحترمة لإرادة الشعوب.

ولقد كان فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية ، التي شهد لها العدو قبل الصديق بنـــزاهتها ، اختباراً حقيقياً ومكشوفاً لمصداقية ما يتشدق به الغرب من شعارات نشر الديمقراطية ، واحترام حقوق الإنسان والشرعية الدولية ، وغيرها من المقولات التي يبدع في صياغتها. فلقد مورست اشد ألوان الضغوط وأحطها على الحكومة التي شكلتها حركة حماس ، لإجبارها على التنكر لبرنامجها الانتخابي والاعتراف بالدولة الغاصبة ، دون أن يطلب من هذه الأخيرة أن تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني.

فما هي المقتضيات السياسية لموالاة الغرب ؟

تقتضي موالاة الغرب مساندة مواقفه السياسية المتصلة بقضايانا المصيرية ، وعلى رأسها القضية الفلسطينية ، حيث يتم الاعتماد على أنظمة عربية لممارسة مختلف الضغوط على الشعب الفلسطيني المقاوم لتركيعه وتسليمه في حقوقه ؛ وتقتضي الموالاة السياسية منح التسهيلات العسكرية للقوات الأمريكية وحلفائها ، بل ومشاركتها في عدوانها على العراق وأفغانستان وغيرها ، وتقتضي القيام بتعذيب المشتبهين بانتمائهم إلى تنظيم القاعدة لفائدة الاستخبارات الأمريكية ، وغيرها من الممارسات المعلنة ، وما خفي أعظم. فهل يمكن أن تكون هذه الممارسات السياسية التي تقتضيها موالاة الغرب مقبولة ديمقراطياً لدى الشعوب المسلمة ؟ فهل استفتى ، مثلاً ، الرئيس الباكستاني برويز مشرف شعبه فيما يقدمه من خدمات عسكرية ومخابراتية لأمريكا ؟ ألا تقف مختلف الشعوب المسلمة ، على طرفي نقيض مع أنظمتها ، في مختلف القضايا السياسية التي تنحاز فيها هذه الأنظمة للموقف الغربي ؟ فمما لا شك فيه أن الموالاة السياسية للغرب لا يمكن أن تمر إلا عبر دكتاتورية تكمم الأفواه وتخنق الأنفاس.

وغير خافٍ على أحد أن ما تمارسه الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون من عدوان همجي على بلاد المسلمين ، من العراق إلى السودان ، ومن أفغانستان إلى الشيشان ، ومن مساندة مطلقة ووقحة لدولة الكيان الصهيوني الغاصبة ، فيما ترتكبه من جرائم حرب في حق الشعبين الفلسطيني واللبناني تقتيلاً وتدميراً ، لا يمكن أن يبقي في قلوب المسلمين ودّاً لهؤلاء المعتدين ؛ وهذا ما عبر عنه بوش الصغير بشكل واضح ، عندما تساءل : لماذا يكرهوننا ؟ وبالتالي فإن مجرد الحديث عن موالاة الغرب ، دون الدخول في التفاصيل ، مرفوض من طرف الشعوب الإسلامية المغلوبة على أمرها.

والحقيقة التي لا موارية فيها أن الغرب وعلى رأسه أمريكا يدرك تمام الإدراك ، أن أي تطبيق حقيقي للديموقراطية في بلاد المسلمين ، سيأتي حتماً إلى السلطة بالاتجاهات الإسلامية الرافضة لأية موالاة مذلة للغرب ، وليس هذا معناه أنها ستعادي الغرب ، إنما ستكون لها مواقف أكثر حرصاً على مصالح شعوبها ، وما يتعارض مع النـــزوع الاستغلالي للغرب ؛ وبالتالي فإن حديث الغرب عن تطبيق الديمقراطية في بلاد المسلمين ، ليس إلا كلاما ديماغوجياً لا علاقة له بالواقع على الإطلاق ، وخير دليل على ذلك تنكر الغرب لكل ما يرفعه من شعارات الديمقراطية عندما شكلت حركة حماس الحكومة في فلسطين ، وقررت تشديد الخناق على حكومة حماس على مختلف الصعد. وسبق أن كان نفس الموقف المعادي لخيار الشعب ، عندما فازت جبهة الإنقاذ في الجزائر في الانتخابات التشريعية ، والتي كانت بدورها جد نزيهة ، فأيد الغرب الانقلاب العسكري على الديمقراطية ، بل وساعده بشكل كبير ، كما كشف ذلك الباحث الفرنسي فرانسوا بورجا François

Burgat ، في تصريح لجريدة La libération الفرنسية [١] ، قائلا : "... إن إلغاء المسلسل الانتخابي في الجزائر ، ثم الانقلاب العسكري الذي تلاه ليعتمد الاختيار الاستئصالي [كان] بدعم وتدخل مالي وبوليسي وإعلامي من فرنسا ، وقد كان تدخلاً كثيفاً بالقدر الذي كان فيه سريا..."

ثم نجد الغرب يوالي أشد الأنظمة قمعاً لشعوبها ، ما دامت لا تخدم سراً أو علناً المصالح الغربية.

والغرب صريح في موقفه المتحيز بالأساس لمصالحه ، لا تمنعه من ذلك قيم ولا مبادئ و لا قوانين ؛ وهذا ما يؤكده الدكتور هنري كيسنجر بقوله : " يجب أن لا نكون طموحين أكثر من اللازم ، وأن نكون واقعيين ، وأن نعتبر أن القانون الدولي يمكن ويجب أن ينتصر في كل مكان من كوكبنا ، وإنما أولاً في المناطق التي يقترن فيها بمصلحة القوى الرئيسية. " [٢]

أما على المستوى الاقتصادي ، فتقتضي موالاة الغرب تخلي الدول المستضعفة عن السيادة على قرارها الاقتصادي وعن استعمال ثرواتها لمصلحة شعوبها. وهذا ما يؤكده هذا النص البليغ للأستاذ روجيه جارودي : " بعد سقوط الاتحاد السوفييتي ، أصبح الهدف المركزي للسياسة الأمريكية ، هو السطو على الدول غير النامية. وكان إسقاط حكومة مصدق بإيران ضربة قاسية ورادعة لصد دول الجنوب عن أية محاولة تستهدف استعادة سيادتها على ثرواتها الوطنية واستعمالها لمصلحة شعوبها.

وتعترف وسائل الإعلام كذلك بالتهديد الذي تمثله النـــزعة الوطنية. وهكذا مكّن الإنقلاب المدعوم من طرف وكالة الاستخبارات الأمريكية CIA ، الذي أطاح

(1) عدد ١٤/٤٩٤٥ أبريل١٩٩٧.

(2) لوموند ديبلوماتيك عدد مارس ١٩٩٣.

بالنظام النيابي لمصدق الرئيس الإيراني الوطني المحافظ وأعاد السلطة للشاه ، الشركات الأمريكية من الحصول على ٤٠ % من الامتياز الذي كان سابقاَ للبريطانيين. وعلقت صحيفة " نيويورك تايمز" على الحدث في افتتاحية وصفته بـــ" الخبر الممتاز "، أياَ كانت تكلفته "بالنسبة لكل الأطراف المعنية " (والإيرانيين على الخصوص) ، " والتي لنا أن نتعلم منه الكثير إذا استخلصنا العبر ". والعبرة الأساسية كما أوردتها صحيفة " نيويورك تايمز " بصراحة عنيفة كالآتي : " من مصلحة دول العالم الثالث التي تملك مصادر طبيعية مهمة ، أن تتدبر هذا المثال : فإذا انساقت وراء من يدعوها إلى قومية مهتاجة، ستؤدي الثمن غالياً. قد لا تكون التجربة الإيرانية كافية لثني أمثال "مصدق" عن الاستيلاء على السلطة في دول أخرى ، غير أنها يمكن أن تدعم موقف الزعماء المتنورين البعيدي النظر، والذين يدركون بوضوح أولوياتنا." [1]

ومما ذكره الرئيس التـــنـــزاني الراحل جوليوس نيريري في منتصف الثمانينات عن هذا التعارض بين الديمقراطية وموالاة الغرب والخضوع لمؤسساته ، عندما قال : محتجاً " هل يجب علينا أن نترك أبناءنا يموتون جوعاً حتى نتمكن من تسديد ديوننا. " ؛ " لا يمكن لأية دولة مدينة من العالم الثالث أن تواجه صندوق النقد الدولي بسياسة تعبر عن نوع من السيادة ، وموجهة إلى تلبية حاجيات شعوبها. والأمثلة عن الآثام التي اقترفها مرتزقة صندوق النقد الدولي ضد الشعوب المستضعفة في القارات الثلاث لا تحصى ولا تعد. " (النيجر ، غينيا ، موريتانيا ، وزامبيا...) ؛ و يتحدث وزير من الذين ذهبوا إلى مقر صندوق النقد الدولي : مقارنة مع مكاتب صندوق النقد الدولي ، يعتبر بلاط ملكي من القرون الوسطى أكثر ديمقراطية : انتظار لا ينتهي ! أوامر تصدر بصوت جاف ؛ إهانة بينة لما يسمى بعدم كفاءة

(1) Editorial du « New York Times » 1954

الوزراء المطالبين بالقروض ؛ تريدون مالاً جديداً ؟ إذن وقعوا على خطاب إعلان النوايا هذا ". [1]

تعتبر السيادة الشرط الأساسي للديموقراطية ، والغرب الذي يتعامل مع العالم ، كما يقول الأستاذ منير شفيق ، على قاعدة المركز المهيمن والأطراف التابعة ، والتي ليس لها من دور إلا خدمة رفاهية المركز ومصالحه ، لا يسمح لهذه الأطراف بالسيادة إلا ضمن الهامش الذي لا يتعارض مع هيمنته. وبالتالي ، لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية بالنسبة للدول الموالية للغرب إلا بقدر ما تتمتع به هذه الدول من سيادة فعلية.

المثال الثاني : أوردت كبريات الصحف البريطانية تقارير عن محاكمة جنود بريطانيين بسبب ارتكابهم جرائم حرب في حق الشعب العراقي ، لطخت سمعة الجيش البريطاني. ومن الأمثلة المنحطة الواردة في هذا السياق أن جنوداً بريطانيين أجبروا أربعة من الشباب العراقيين على النـــزول إلى أحد الأنهار تحت تهديد السلاح ، ثم بدأ الجنود يلقون الأحجار عليهم ، مما أدى إلى مصرع أحدهم غرقًا. وبعد يومين من ارتكاب الجريمة وبالتحديد في الثامن من مايو عام ٢٠٠٣ تم العثور على جثة القتيل العراقي وتبين أنها لولد يبلغ من العمر ١٥ عامًا يدعى أحمد جبّار كريم ، وكان مصابًا بمرض الربو ، ولقي مصرعه غرقًا في أحد القنوات المائية بمدينة البصرة جنوب العراق. وهذا ليس إلا فيض من غيض ، يعبر عن انحطاط أخلاقيات الجيش البريطاني ، تمكنت من كشفه بعض الإرادات النـــزيهة والشجاعة ، ولا شك أن ما خفي أعظم. وتهدف المحاكمة كما قيل إلى معاقبة جرائم لطخت سمعة الجيش البريطاني ، وكأن المشاركة في غزو العراق ، التي اعتبرها رئيس الأركان الجنرال سير

(1) LES NOUVEAUX MAITRES DU MONDE et ceux qui leur résistent. FAYARD 2002

ريتشارد دانات – الذي طالب بالانسحاب من العراق – تفتقر للمبرر الأخلاقي ، وتدميره وتقتيل شعبه ، وإدخاله في فوضى، ذهب ضحيتها أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ قتيل ومليوني جريح، ليست بجريمة حرب ؛ فمثلهم كمثل الذي يبكي لسلخ شاة ، ولا يأسف على ذبحها.

ثم متى كانت للجيش البريطاني سمعة ناصعة لم تلطخ إلا بما ارتكب من جرائم في العراق. فهل ينسى التاريخ الجرائم التي ارتكبها الجيش البريطاني في الهند ، إبان احتلاله لها ، كما تشهد بذلك حادثة البنجاب ، حيث "كانت الحكومة قد منعت لتوِّها كل شكل من أشكال التجمع العام ؛ لكن حشداً من ١٠٠٠٠ شخص ونيف تجمهر في ١٣ نيسان ١٩١٩ في باحة مغلقة في أمريتسر ، تحدياً لهذا القرار – وربما جهلاً به. وصل يومئذٍ الجنرال ريجينلد داير ، الضابط البريطاني من المدرسة المتشددة ، على رأس مفرزة ، وطلب من رجاله أن يتخذوا موقعهم عند المخرج الوحيد للباحة وأمرهم بإطلاق النار على الجمهور. كان تبريره فعلتَه للمحققين بعد الحادثة أن نيَّته كانت "إحداث وقْعٍ كافٍ". استشهد يومئذٍ ٣٧٩ شخصاً على الأقل وجُرِحَ أكثر من ١٢٠٠. وقد زايدت الحكومة على هذه الفعلة بإعلان الأحكام العرفية وبإذلال فاضح لسكان أمريتسر – إذ أُمِرَ سكانُ المدينة ، على سبيل المثال ، بالتجول زحفاً على البطون. (١)

وهل ينسى التاريخ فظاعة ما ارتكبته القوات الجوية البريطانية إبان الحرب العالمية الثانية ، بحق مدينة دريسدن Dresden الألمانية ؟ كانت هذه المدينة قد استقبلت إضافة إلى لـــ ٧٠٠ ٠٠٠ من سكانها ، ٥٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين الذين نزحوا إليها من شرق البلاد ، فكانت مدينة مكتظة ، وبدون أدنى حماية. وفي ليلة ١٣ فبراير

(1) "بين القداسة والسياسة" دراسة في المنحى الشخصي لحياة مثاليٍّ عملي" لـــ ديمتري أفييرينوس.

١٩٤٥، استهدفتها القوات الملكية الجوية البريطانية بموجتين من القصف ، حيث مرت في البداية موجة أولى مكونة من ٢٤٤ طائرة ضخمة قاذفة للقنابل ، فأمطرت المدينة بـــ ١٤٧٨ طن من القابل المتفجرة ، نسفت المباني وكأنها من بيوت من ورق ، ودمرت المدينة تدميراً ؛ ثم عقبتها موجة ثانية من ٥٢٩ طائرة مقنبلة ، صبت عليها ١١٨٢ قنبلة حارقة ، جعلت الحرارة ترفع في بعض الأماكن إلى ١٠٠٠ درجة ، فقتلت وجرحت وشردت. وفي الغد ، ألقت ٣١١ طائرة ب-١٧ أمريكية ، ٧٧١ طن من القنابل لتكمل عمل القوات البريطانية ، فكانت الحصيلة ٣٥ ٠٠٠ قتيل ، وأكثر من ٧٠ ٠٠٠ جريح ـــ معظمهم حرقاً ـــ وما لا يحصى ولا يعد من المشردين.

خـــاتـــمـــة :

إن القول بالجمع بين الديمقراطية وموالاة الغرب ، استخفاف بالعقول ؛ والقول بإنقاذ السمعة "الزاهية" للجيش البريطاني بمحاكمة من كشف أمره من المجرمين من جنوده ، ضحك على الذقون ؛ ولعل هؤلاء وأمثالهم يتدبرون قول الله عزّ وجلّ في سورة الحج : " أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الأَبصَارُ وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ" الآية ٤٦

غير أن فراعنة الأرض المنتشين بجنون العظمة وعمى القوة ، لم يعودوا يعبؤون بما في مقولاتهم من تناقضات فاضحة ؛ وهذا ديدن الفراعنة على مر العصور ؛ ألم يقل فرعونهم الأول : " مَا أُرِيكُمْ إِلا مَا أَرَى وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلا سَبِيلَ الرَّشَادِ " غافر ٢٩؟ غير أن الله تعالى وضع سنناً حكمت على الظالمين بالهلاك ، ولو بعد حين ، حيث يقول تعالى في محكم تنـــزيله : " وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِم مَّوْعِدًا " الكهف ٥٩